

اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي

د. عمرو مجي الدين

مقدمة :

تعتبر المنجزات الاقتصادية لثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ من اهم التحولات التي غيرت وجه الحياة في المجتمع المصري في الربع الثالث من القرن العشرين . ولكن معركة الثورة في ميدان التنمية الاقتصادية . ككل معاركها الاخرى . تمت تحت ظروف محلية واقليمية وعالمية بالغة الصعوبة . وفي تلك المعركة . ايضا . انتصرت الثورة في بعض الجولات وانتكست في بعضها الآخر . ويغطي هذا الفصل أساساً الفترة من (١٩٥٢ الى ١٩٧٠) . وهي الحقبة الناصرية . مع عرض مختصر للخلفية التي سبقت الثورة . ولكن . حتى المدة من (١٩٥٢ الى ١٩٧٠) لم تكن كلها فترة نمو في الاقتصاد المصري . لقد كانت السنوات العشر من (١٩٥٦ الى ١٩٦٥) هي العقد الذي انطلق فيه الاقتصاد المصري انطلاقته الهائلة بالقياس الى العقود التي سبقتة والتي أعقبته . ففي ذلك العقد تمت الخطة الخمسية الاولى والوحيدة في التاريخ الاقتصادي المصري المعاصر (١٩٦٠ - ١٩٦٥) . بعدها تكالبت عوامل داخلية وخارجية عرقلت من مجهودات التنمية . وكان أهمها على الاطلاق هزيمة (١٩٦٧) .

ورغم اننا نؤمن بأن التحليل الاقتصادي المنفصل عن المعطيات السياسية والاجتماعية يظل مغلاً . ولا يصور الواقع في تعقيده وديناميكيته بأمانة . فإننا سنؤجل مناقشة هذه المعطيات الى الجزء الاخير من هذا الفصل . اي اننا سنعرض لتجربة التنمية الاقتصادية في مصر بالطريقة الكلاسيكية اولا . ثم في النهاية نعيد النظر إليها بمنظور سياسي اجتماعي نقدي .

وتظل كلمة أخيرة قبل ان ندخل في الموضوع . وهي : لماذا نستخدم اصطلاح « اشتراكية الدولة » ؟ ان دخول الدولة في مصر كفاعل رئيسي في توجيه وادارة الاقتصاد قد تم بصورة واضحة منذ منتصف الخمسينات . وبحلول الستينات كان هذا التدخل قد أخذ قنوات متعددة أهمها : التخطيط المركزي الشامل . وانشاء القطاع العام الذي سيطر مع نهاية الخطة الخمسية على الاقتصاد المصري . والجهاز التشريعي المنوط به اصدار القوانين . هذا التدخل

الواضح من الدولة في الاقتصاد قد يسميه آخرون «رأسمالية الدولة». ولكننا نعتقد ان تدخل الدولة في مصر كان احد اهدافه الرئيسية. الى جانب التنمية الاقتصادية. هو اعادة توزيع ثروة الطبقات المسورة على الطبقات الدنيا والاقل حظاً. اي ان التدخل كان يهدف الى حماية وتوسيع حقوق الفئات الشعبية من الطبقة المتوسطة الصغيرة وطبقتي العمال والفلاحين. وقد لخص الرئيس عبد الناصر هدف تدخل الدولة في شعارين متلازمين هما: «الكفاية» و«العدل». والكفاية تعني التنمية السريعة للاقتصاد ككل. والعدل يعني ضمان اعادة توزيع الثروة لصالح الكادحين في ريف مصر وحواضرها. ولا يمكن ان نسمي ذلك الا تحولا باتجاه «الاشتراكية». ربما لم ينجح النظام السياسي في تحقيق هذا الهدف مائة بالمائة. وربما حصلت بعض الفئات في النصف الادنى من الهرم الطبقي على اقل او اكثر من غيرها. وهذه مسائل خلافية سنعرض لها في نهاية الفصل. ولكن يظل ثقل الادلة مؤكداً حقيقة لا خلاف عليها. وهي ان اتجاه اعادة توزيع الثروة في مصر في الحقبة الناصرية كان من أعلى السلم الطبقي الى أسفله. وهذا يبرر في نظرنا ان نطلق على تلك الفترة: «اشتراكية الدولة».

في تعريف التنمية الاقتصادية :

جری العرف بين الاقتصاديين على تعريف التنمية الاقتصادية بمعناها الضيق بأنها الوصول «الى زيادة سريعة. تراكمية ودائمة. في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن»^(١). او بمعنى آخر. هو الوصول بمعدلات نمو الدخل القومي الى مستوى تفوق في كثير معدل النمو السكاني بما يترتب عليه زيادة الدخل الفردي الحقيقي سنة بعد اخرى. والواقع ان الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي لا بد وان تكون مستمرة وممتدة عبر فترة طويلة من الزمن حتى يمكن القول بان الاقتصاد القومي قد دخل مرحلة التنمية الاقتصادية السريعة. اذ كما نعلم. فالاستثمار يعتبر عنصراً جوهرياً من عناصر عملية التنمية. وزيادته انما تعتبر شرطاً ضرورياً للوصول الى معدلات عالية وسريعة لنمو الدخل القومي. وهذه الزيادة على الاستثمار لا يمكن تحقيقها الا اذا نجحنا في توليد المدخرات الكافية لتمويلها. وتوليد هذه المدخرات انما يحتاج الى زيادة في الدخل الحقيقي الفردي تسمح بتوليد هذه المدخرات. فالزيادة في الدخل الفردي الحقيقي زيادة سريعة ومستمرة تسمح بتوليد المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية. وهذه بدورها تؤدي الى زيادة الدخل القومي. ومن ثم الدخل الفردي سنة بعد اخرى. مما يسمح بتوليد كمية اكبر من المدخرات. ومن ثم زيادة الاستثمارات وبالتالي. زيادة معدلات نمو الدخل القومي الحقيقي. وهذا ما تعني به الزيادة التراكمية والدائمة عبر فترة ممتدة من الزمن في الدخل الفردي الحقيقي وهو ما اصطلح الاقتصاديون على تسميته «بالنمو الاقتصادي الذاتي».

والواقع من الامران الزيادة التراكمية في الدخل الفردي الحقيقي انما هي المظهر الكمي لعملية التنمية الاقتصادية. لكي تتم بنجاح هذه التغييرات الكمية فانه لا بد وان تسبقها تغييرات جوهريّة في كثير من مظاهر المجتمع حتى تمهد الطريق للانطلاق بالاقتصاد القومي في معراج النمو الذاتي. ومن امثلة هذه التغيرات الجوهريّة. الاستقرار السياسي.

واستعداد افراد المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية نفسيا والتي تتطلب هي الاخرى تغييرات في سلوكهم واسلوب حياتهم ، والقضاء على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها عرقلة عملية التنمية ، واعداد الكفاءات الادارية والفنية اللازمة لتحمل عبء عملية التنمية..الخ .

كذلك ، فإن عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن لحدوثها حصول زيادة في الدخل الفردي الحقيقي فقط ، فالواقع انه لكي يتم بنجاح هذا التغيير الكمي لابد وان تصاحبه تغييرات كيفية هامة تمثل في مجموعها عناصر عملية التنمية . هذه التغييرات الجوهرية الكيفية هي التي من شأنها ان تؤدي الى الزيادة السريعة في الدخل الفردي الحقيقي . ان الزيادة السريعة التراكمية في الدخل الفردي الحقيقي المصاحبة لهذه التغييرات الكيفية في مظاهر الاقتصاد القومي هي في الواقع عملية التنمية الاقتصادية .

وهذه التغييرات الكيفية التي تصاحب عملية التنمية ، هي التغييرات في هيكل الاقتصاد القومي اوفي البنيان الاقتصادي ، وهي تصيب النسب والعلاقات التي يتميز الاقتصاد القومي ، ومثال ذلك نسبة الاشخاص العاملين في الزراعة الى جملة القوى العاملة ، ونسبة رأس المال القومي الى الدخل القومي ، نسبة الانتاج الصناعي الى الانتاج الكلي ^(٢) ، الخ . ان التغييرات في هذه النسب والعلاقات هي ما يطلق عليها اسم التغييرات الهيكلية التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية .

وسنركز في دراستنا لعملية التنمية الاقتصادية في مصر على تلك الفترة الممتدة من عام (١٩٤٥) اي في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، حتى (١٩٦٥) ، اي حتى نهاية الخطة الخمسية الاولى . والواقع ان الاقتصاد المصري قد عرف خلال تلك الفترة تغييرات هيكلية جوهرية ليس فقط في النسب والعلاقات التي تميز الاقتصاد القومي ، وفي هذه الفترة حدثت تغييرات جوهرية في الدور الذي تلعبه السلطة المركزية في الحياة الاقتصادية فكان لتطور وتغير هذا الدور اثر حيوي على الاقتصاد القومي ، اضاف الى ذلك انه في النصف الثاني من الخمسينات اصبح التنسيق الواعي المركزي للقرارات الاقتصادية هو الطابع المميز لاقتصادنا القومي .

والواقع انه اذا اخذنا بمقيار الزيادة السريعة في الدخل الحقيقي كمقيار للتنمية الاقتصادية ، فانه يمكن القول ان عام (١٩٥٦/١٩٥٧) يمثل الحد الفاصل بين فترة الركود وفترة النمو الاقتصادي السريع ، اذ انه منذ بداية هذا القرن وعلى وجه التقريب منذ عام (١٩١٣) حتى عام (١٩٥٥) كانت الزيادة التي تمت في الدخل الحقيقي للفرد هي (٥٪) بمعدل زيادة سنوي قدره (٠,١٪) سنويا ، بينما كان معدل الزيادة السنوي في الدخل الحقيقي للفرد منذ سنة (١٩٥٦) حتى عام (١٩٦٥) حوالي (٤٪) سنويا . وهذا يعني ان الزيادة التي تمت في هذه الفترة ، اي منذ سنة (١٩٥٦) حتى (١٩٦٥) تفوق اضعافا الزيادة الحقيقية في دخل الفرد التي تمت في الاثنتين والاربعين عاما السابقة (بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٥٥) ^(٣) . وهكذا يمكن القول ان عام (١٩٥٦) يمثل بداية فترة الانطلاق لعملية التنمية الاقتصادية في مصر في تاريخها الاقتصادي الحديث .

وللوصول الى فهم حقيقي لفحوى عملية التنمية في مصر والمراحل المختلفة التي مرت بها ، فان هذا لن يتسنى دون

فحص لطبيعة خصائص الاقتصاد القومي المصري في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، هذه الخصائص التي كانت تشكل في الوقت نفسه العقبات الرئيسية لعملية التنمية في مصر ، والتي كان التغلب عليها يمثل جوهر عملية التنمية الاقتصادية ومدى نجاحها . وهكذا فاننا نرى البدء بملاحظة سمات وخصائص الاقتصاد المصري في اعقاب الحرب الثانية

خصائص الاقتصاد المصري في اعقاب الحرب الثانية :

كان الاقتصاد المصري في ذلك الوقت يعاني من الخصائص والسمات التي تعاني منها كافة الدول المختلفة . فالسمات كانت تشكل في الوقت نفسه مشاكل وعقبات النمو الاقتصادي في تلك البلدان . اما الخصائص فيمكن اجمالها في مايلي : ١ - الانفجار السكاني . ٢ - الحراف البنيان الانتاجي . ٣ - البطالة البنيانية . ٤ - نقص رؤوس الاموال . ٥ - الاعتماد الاقتصادي على الخارج .

اما فيما يتعلق بالخاصة الاولى فقد واجهت مصر ، مثلها في ذلك مثل العديد من البلدان النامية . انفجارا سكانيا . بدأت تظهر بوادره في اعقاب الحرب الثانية اذ ارتفع معدل نمو السكان الى (٢.٦٪) سنويا في الفترة ما بين سنة (١٩٤٧) وسنة (١٩٦٠) ، وذلك في مقابل (١.٨٪) سنويا في الفترة من سنة (١٩٣٧) الى سنة (١٩٤٧) . ولقد كان هذا الانفجار السكاني راجعاً الى الانخفاض الكبير الذي لحق بمعدل الوفيات بينما ظل معدل المواليد ثابتاً . وكان هذا نتيجة لزيادة مصروفات الحكومة على الصحة العامة وتحسين سبلها ووسائلها . وزيادة عدد المستشفيات والاطباء ، والتوسع في انتاج الادوية محليا واستيرادها ، مما ادى الى زيادة القدرة على التحكم في الاوبئة والامراض . وادى هذا الى انخفاض معدل الوفيات انخفاضاً كبيراً حتى وصلت الى حوالي (١٦) في الالف في نهاية الخمسينات وبداية الستينات مقابل (٢٧) في الالف في الفترة من (١٩١٧) الى (١٩٤٦) بينما ظل معدل المواليد ثابتاً على ما هو عليه طوال تلك الفترة حتى يومنا هذا بمتوسط قدره (٤٣) في الالف من السكان^(٤) .

والواقع ان هذا الانخفاض في معدل الوفيات والذي ادى الى الزيادة الكبيرة والسريعة في معدل النمو السكاني . انما يعود القدر الاكبر الى الانخفاض الشديد الذي لحق بمعدل وفيات الاطفال الذي انخفض من (١٧٥) في الالف الى حوالي (١٠٨) في الالف .

ولقد كانت لهذا الانفجار السكاني آثار هامة على اقتصادنا القومي تجدر الإشارة اليها إذ تمثل هذه الظاهرة حجر الزاوية في مشاكلنا الاقتصادية . ولقد كان من اثر هذا الانفجار السكاني الازدياد المستمر في الضغط السكاني على الموارد الاقتصادية المحدودة ، وبصفة خاصة على الارض الزراعية بوصفها المنبع الرئيسي للمواد الغذائية ومصدر العمل للغالبية من السكان . والواقع ان تاريخ مصر الاقتصادي يمكن وصفه بأنه تاريخ الصراع ما بين الزيادة السكانية والارض . ففي الفترة الممتدة ما بين عام (١٩١٧) وعام (١٩٦٠) ، بينما زاد الحجم السكاني على الضعف زادت المساحة المزروعة بحوالي (١١٪) فقط مما ادى الى انخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة في تلك الفترة . وبالرغم

من التحسن المستمر في وسائل الري والذي ادى الى امكانية زراعة اكثر من محصول واحد على نفس الرقعة المزروعة وادى بالتالي الى توسع المساحة المحصولية . الا ان نصيب الفرد من المساحة المحصولية قد انخفض خلال تلك الفترة كما هو واضح من الجدول التالي :

جدول رقم (١)
النمو السكاني والمساحة المزروعة في مصر
١٨٩٧ - ١٩٦٠

السنة	السكان	المساحة المزروعة (فدان)	(بالمليون) المساحة المحصولية (فدان)
١٨٩٧	٩.٧	٥.٠	٦.٧
١٩١٧	١٢.٨	٥.٣	٧.٧
١٩٣٧	١٥.٩	٥.٣	٨.٤
١٩٤٧	١٩.٠	٥.٧	٩.٢
١٩٦٠	٢٦.١	٥.٩	١٠.٤

[المصدر : الأحصاء السنوي العام سنة ١٩٦٠/٦١]

[المصدر : الأحصاء السنوي العام سنة ١٩٥٠/٥١]

وللانفجار السكاني آثار أخرى تتعلق بطبيعة هذا الانفجار . فقد سبقت الإشارة الى انه يعود الى انخفاض معدل الوفيات . بينما ظل معدل المواليد ثابتا . وسبقت الإشارة ايضا الى ان هذا الانخفاض في معدل الوفيات انما يرجع الجزء الاكبر منه الى انخفاض في معدل وفيات الاطفال . وقد ترتب على هذا زيادة نسبة الاطفال الى جملة السكان . فبينما كانت نسبة الذين تقل اعمارهم عن (١٥) سنة في تعدادي سنة (١٩٣٧) وسنة (١٩٤٧) هي (٣٩٪) و(٣٨٪) على التوالي . زادت هذه النسبة الى (٤٤٪) في تعداد سنة (١٩٦٠) ^(٥) وقد كانت لهذا التغير الجوهري في هيكل اعمار السكان آثار عدة . اولها : انخفاض نسبة القوى العاملة بالقياس الى جملة السكان . فقد انخفضت من (٣٠٪) سنة (١٩٤٧) الى (٢٦٪) سنة (١٩٦١) . وكذلك زادت نسبة الإعالة . اي زيادة عدد الافراد الذين يعولهم الفرد من القوى العاملة . ومن شأن وجود هذه النسبة الكبيرة من صغار السن بالقياس الى جملة السكان ظهور مشكلة البطالة التي تواجه الاقتصاد المصري في المستقبل حينما يبلغ هؤلاء الافراد سن العمل وابدأون عرض قوتهم في سوق العمل . وتجدر الإشارة هنا الى حقيقة ان هذا الانفجار السكاني انما يعود اساسا كما اشرنا الى التحسن في وسائل واساليب

الصحة العامة اكثر مما هو نتيجة لارتفاع معدل دخل الفرد الحقيقي كما كانت الحال بالنسبة للدول المتقدمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وهذا من شأنه ان يؤدي الى مضاعفة جهود التنمية من جانب الدول النامية اما فيما يتعلق بانحراف البنيان الانتاجي في مصر في ذلك الوقت ، فقد كان البنيان الاقتصادي السائد بنيانا يلعب فيه القطاع الزراعي دورا رئيسيا ، ففي عام (١٩٤٥) كان القطاع الزراعي يساهم بحوالي (٤٢٪) من جملة الناتج المحلي الاجمالي ، بينما كانت الصناعة تولد دخلا يمثل حوالي (١٢٪) من جملة الناتج المحلي في ذلك الوقت ، زيادة على ذلك فان القطاع الزراعي في ذلك الوقت كان يستوعب حوالي (٥٨٪) من القوى العاملة سنة (١٩٤٧) بينما استوعبت الصناعة والكهرباء حوالي (٩٪) من جملة العمالة في ذلك الوقت. وهكذا يمكن القول ان البنيان الاقتصادي كان بنيانا اقتصاديا اوليا يلعب القطاع الزراعي فيه دورا فعالا واساسيا سواء من جهة نظر العمالة ام الدخل . وهذا امر طبيعي يتمشى مع ظروف الاقتصاد المصري يومئذ ، اذ انه نتيجة لانخفاض دخل الفرد^(٦) ، وبالتالي مستويات المعيشة ، فان الجزء الغالب من هذا الدخل الفردي لا بد وان يوجه لاستيفاء حاجات المعيشة الاولى ، وهذه يقوم بانتاجها القطاع الزراعي . اضافة الى ذلك انه نتيجة لشبوع ادوات الانتاج البدائية في الزراعة ، وبالتالي انخفاض انتاجية الفرد ، استوعب القطاع الزراعي اعدادا ضخمة من القوى العاملة تفوق ذلك العدد الذي يمكن استيعابه تحت ظروف تكنولوجية متقدمة . وهكذا ساهمت الزراعة بالجزء الغالب من القوى العاملة فاصبحت النسبة الاكبر منها تعمل لكي تواجه احتياجات النسبة الضئيلة الباقية التي تعيش خارج القطاع الزراعي ، وهو عكس الامر في الدول المتقدمة .

وقد ادى تفاعل هاتين الحالتين ، وهما الانفجار السكاني والبنيان الاقتصادي ، الى ظهور الخاصة الثالثة للاقتصاد المصري وهي شيوخ البطالة البنائية ، فنتيجة للزيادة الكبيرة في السكان سنة بعد اخرى ولعجز المساحة المزروعة من ان تسير ولو الى حد بسيط هذه الزيادة السكانية ، ونتيجة لصغر وضعف القطاع الصناعي عن ان ينمو ويستوعب اجزاء كبيرة من القوى العاملة ، فان الزيادة المستمرة في القوى العاملة لم يكن لها من ملجأ سوى البقاء في القطاع الزراعي بسبب عجز القطاع الصناعي عن تقديم فرص العمل الكافية .

وهذا ادى الى ان يستوعب القطاع الزراعي اعدادا ضخمة من القوى العاملة تزيد عن حاجته ، اي حاجة الوصول الى مستوى الانتاج المطلوب . وهذا بدوره ادى الى نشوء ظاهرة البطالة المقننة (او فائض قوة العمل) وهي اهم صور البطالة البنائية . ولقد اختلفت تقديرات حجم هذا الفائض من (٢٥٪) الى (٤٠٪)^(٧) من القوى العاملة الزراعية . اضافة الى ذلك ان البطالة المقننة لم تكن فقط سمة من سمات القطاع الزراعي ، اذ ان قوى عاملة كثيرة كانت تلجأ الى قطاع الخدمات الذي تسمح طبيعة العمل فيه الى استيعاب اعداد تفوق طاقته ، مما ادى الى ظهور هذه الظاهرة فيه ايضا .

اما السمة الرابعة او الخاصة الرابعة من خصائص اقتصادنا القومي فهي انخفاض رؤوس الاموال المنتجة . وهذا نتيجة طبيعية لانخفاض مستوى دخل الفرد في ذلك الوقت الذي كان من شأنه ان يؤدي الى انخفاض القدرة على

الادخار . وبالتالي الاستثمار . ففي عام (١٩٥٤) كانت ادخارات القطاع العائلي تمثل (١٢٪) من جملة ادخارات القطاع الخاص وحوالي (١٠٪) من جملة المدخرات المحلية^(٨) . اما الاستثمارات الاجالية فقد كانت تمثل في سنة (١٩٤٦) حوالي (٩٪) من الدخل القومي الاجالي . وهذا يوضح لنا كيف كانت تمثل الاستثمارات الصافية نسبة ضئيلة من الدخل القومي في ذلك الوقت .

والواقع ان انخفاض دخل الفرد . الذي نعتبره مسؤولاً عن انخفاض مستوى الادخار وبالتالي الاستثمار في مصر . فانه لا يصح ان يغيب عن بالنا مدى عدم العدالة في توزيع الدخل القومي الذي كان سائداً في ذلك الوقت . وعدم العدالة في توزيع الدخل يمكن ان يعبر عنه بتوزيع الملكية الزراعية يومئذ . ففي عام (١٩٥٠) كان (٤٠٪) من المساحة المزروعة في حيازة (١٠٥٪) من الحائزين . بينما (٢٣٪) من هذه المساحة بحوزة (٧٩٪) من الحائزين . والواقع ان هذه الدخول المرتفعة لطبقة ملاك الاراضي لم تنتج عنها زيادة في المدخرات . وبالتالي استثمارات منتجة . فالجزء الاكبر من هذه المدخرات كان يذهب الى الاستهلاك المظهري او الى الاستثمارات غير المنتجة .

والواقع ان انخفاض الادخار . وبالتالي الاستثمار . انما يمثل بجانب كونه صفة من صفات الاقتصاد القومي عقبة رئيسية من عقبات التنمية الاقتصادية . اذ لو توافرت الكمية اللازمة من الاستثمارات لأمكن توجيهها الى الاستثمارات في الصناعة . مما يترتب عليه اتساع حجم القطاع الصناعي وزيادة الدخل الصناعي . وبالتالي الدخل القومي . كما يترتب عليه زيادة الاستثمارات في الصناعة واتساع ازدياد قدرة القطاع الصناعي على استيعاب فائض القوى العاملة وبالتالي تخفيف الضغط السكاني على المساحة المزروعة .

اما بالنسبة للسمة او الصفة الحاسمة للاقتصاد المصري في تلك الفترة وهي الاعتماد على العالم الخارجي فيمكن القول ان جزءاً ليس صغيراً من الدخل القومي كان يتولد في القطاع الخارجي . فالدخل المتولد في قطاع التصدير كان في سنة (١٩٤٨) يمثل (١٨.٩٪) من الناتج القومي الاجالي^(٩) . غير ان الامر لم يكن فقط مقصوراً على كون جزء كبير من الدخل القومي يتولد القطاع الخارجي . بل كانت الصادرات تعتمد في اغلبها على مادة خام هي محصول القطن مما يترتب عليه اعتماد حصيلة الصادرات على حظ سلعة واحدة في الاسواق الدولية وقد وصلت نسبة القطن الخام من جملة الصادرات الى ما يزيد على (٨٠٪) . ولقد ترتب على هذا ارتباط الاقتصاد المصري ارتباطاً وثيقاً باقتصاديات الدول المتقدمة واعتماده عليها . فحصيلة الصادرات تعتمد على حجم الطلب ومستوى اسعار القطن في السوق الدولية اي سوق الدول الصناعية المتقدمة . فانخفاض الطلب على القطن من شأنه ان يعكس نفسه في انخفاض حصيلة الصادرات . وهذا من شأنه ان يؤدي الى انخفاض مستوى الاستثمارات (نتيجة لعدم وجود قطاع صناعات ثقيلة في الداخل) التي تعتمد على استيراد الكثير من المعدات والآلات من الخارج . وانخفاض معدل نمو الدخل القومي . وانخفاض مستوى المعالة . وانخفاض دخول عدد كبير من المنتجين . وهكذا نرى مدى ارتباط الاقتصاد المصري باقتصاديات الدول المتقدمة .

ونلاحظ ان اي تذبذب في اسعار القطن العالمية او في حجم الطلب عليه من شأنه ان يؤدي الى تذبذب حصيلة

الصادرات وهذا يعكس نفسه ، كما سبق ورأينا ، على الاستثمار والدخل والعمالة في الداخل . والواقع ان اسعار المواد الخام (بما فيها القطن) وحجم الطلب عليها تواجه تذبذبات قصيرة المدى من سنة الى اخرى في السوق الدولية . هذه التذبذبات تعكس نفسها بتغيرات جوهرية في حصيلة النقد الاجني من سنة الى اخرى . ومن شأن هذا ان يعرقل خطط التنمية في الدول النامية .

ويكفي كمثال ان نشير الى ان متوسط التغيرات في اسعار القطن من سنة الى اخرى في الفترة من عام (١٩٠١) الى عام (١٩٥١) كانت في المتوسط (١٨٪) وكانت التغيرات السنوية في حجم الصادرات من القطن في الفترة السابقة بزيادة حوالي (٢١٪) سنويا . اما التغيرات السنوية في حصيلة الصادرات من القطن الخام فقد بلغت في المتوسط (٢٣٪) في الفترة من سنة (١٩٠١) الى سنة (١٩٥١) ^(١٠) . وهكذا يتضح لنا مدى الآثار التي تحدث من جراء هذه التغيرات الفجائية على الاقتصاد القومي .

بقي ان نشير في هذا المجال اشارة عابرة الى الاطار الذي كان يعمل فيه الاقتصاد القومي في ذلك الوقت . ويمكن القول في هذا الصدد ان الاقتصاد القومي كان يمثل اقتصاد المشروع الخاص او المشروع الفردي ، حيث كان يقوم باتخاذ القرارات الاقتصادية الافراد المنتجون مع الاحتفاظ للسلطة المركزية بالدور التقليدي في الحياة الاقتصادية . ففي عام (١٩٥٢) ساهم القطاع الحكومي بحوالي (١٦٪) من الناتج المحلي الاجمالي . ونسبة حوالي (٢٪) فقط من الدخل المحلي اما يعود الى المشروعات الحكومية مثل السكك الحديدية والكهرباء والغاز ومعمل التكرير بالسويس بينما (١٤٪) منه كانت تعود الى أنشطة الحكومة التقليدية مثل الصحة والامن والتعليم ، الخ . ولقد ساهم القطاع الحكومي يومذاك بحوالي (٨٪) من العمالة . اما القطاع الخاص أو الفردي فقد كان يساهم بحوالي (٨٤٪) من الدخل المحلي الاجمالي و(٩٢٪) من العمالة . اما فيما يتعلق بالاستثمارات فقد كانت ثلاثة ارباع الاستثمارات تقريبا يقوم بها القطاع الخاص ، اما الاستثمارات الحكومية فقد انحصرت في الأنشطة التقليدية الحكومية : تحسين وسائل الري والصحة والتعليم والامن ، الخ .

عملية التنمية الاقتصادية في مصر :

يتضح من العرض السابق لخصائص الاقتصاد المصري في اعقاب الحرب الثانية مدى الخلل الهيكلي الذي كان يصيب الاقتصاد القومي في ذلك الوقت : انفجار سكاني شديد ، بنان انتاجي يلعب فيه القطاع الزراعي دورا رئيسيا ، هذا الى جانب اعتماد الاقتصاد المصري في تصديره على مادة اولية واحدة هي القطن وما يصاحب ذلك من آثار تترتب على اعتماد البلد المتخلف في تصديره على مادة اولية واحدة . ولعل السبيل الوحيد لمعالجة الخلل الذي يحيق بهيكل الاقتصاد المصري انما يتمثل في توسع القطاع الصناعي ، فباتساع هذا القطاع يزداد الدخل المتولد منه الى جملة الدخل القومي وبالتالي تزداد الاهمية النسبية للقطاع الصناعي وتنخفض الاهمية النسبية للقطاع الزراعي . كذلك فبازدياد الدخل المتولد من قطاع الصناعة يزداد الدخل القومي ، ويترتب على هذا ازدياد قدرة القطاع الصناعي على

استيعاب اعداد كبيرة من القوى العاملة وهذا من شأنه تخفيف الضغط السكاني في القطاع الزراعي ، وبالتالي ارتفاع الدخل الفردي في ذلك القطاع ، كما يترتب ايضا على توسع القطاع الصناعي تخفيف الآثار التي تتأثر من اعتماد الاقتصاد القومي في تصديره على مادة خام واحدة هي القطن . وهكذا نرى ان التصنيع انما يمثل حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية عامة وفي مصر بصفة خاصة .

والواقع ان عملية التصنيع لكي تكون ناجحة وتترك اثرها لا بد من تطور مماثل في قطاع الزراعة من شأنه رفع الانتاجية فيه دون ان تعرقل عملية التصنيع . فالزراعة تقوم بتقديم المواد الاولية اللازمة لكثير من الصناعات ، كما تعتبر المصدر الرئيسي للقوة العاملة التي تحتاجها الصناعة ، وتساهم بالنصيب الاكبر من حصيله النقد الاجنبي الذي يستخدم لمواجهة حاجة الاستثمار والاستهلاك الوسيط اللازم للصناعات . ويقوم القطاع الزراعي بتوليد الفائض اللازم من السلع الزراعية التي توجه لمواجهة الزيادة في السكان ، وبالإضافة الى مواجهة الطلب الناشئ عن زيادة العمالة المصطحبة لعملية التصنيع وزيادة الاستثمارات ، وهذا يتطلب الارتفاع بالانتاجية الزراعية . وهكذا فعندما نشير الى التصنيع بكونه حجر الزاوية في عملية التنمية ، فان هذا لا يعني اهمال القطاع الزراعي ، فالواقع ان هذا القطاع قد عجز حتى عام (١٩٥٥) عن القيام بدوره بشكل كامل ، ففي الفترة من سنة (١٩٣٩) الى سنة (١٩٤٩) زاد الانتاج الزراعي بحوالي (١٠٪) بمعدل زيادة سنوي قدره (١٪) . ولعل استيراد الكثير من مستلزمات الانتاج الزراعي مثل السماد والمبيدات الحشرية قد ادى الى انخفاض مستوى الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة في ذلك الوقت . اما في الفترة الممتدة من سنة (١٩٤٩) فقد زاد الانتاج الزراعي بحوالي (٤٪) بمعدل زيادة سنوية قدره (١.٨٪) وهو معدل نمو يقل كثيرا عن معدل النمو السكاني في هذه الفترة والبالغ (٢.٤٪) سنويا . اما في الفترة ما بين (١٩٥٥) و (١٩٦٠) فقد زاد الانتاج الزراعي بمقدار (١٩٪) بمعدل زيادة سنوي قدره (٣.٥٪) . وهو اعلى معدل نمو وصل اليه الانتاج الزراعي في هذه الفترة . وتعود هذه الزيادة في معدل نمو الانتاج الزراعي الى زيادة الاستثمارات الزراعية في هذه الفترة والى ازدياد المستخدم من مستلزمات الانتاج الاساسية مثل السماد الكيماوي والمبيدات . كما تعود ايضا الى استقرار الحيازات الزراعية التي ترتبت على قانون اصلاح الزراعي الذي حدد الايجارات الزراعية واعطى المستاجر الزراعي استقرارا كان من شأنه ان يكون دافعا لزيادة الانتاج الزراعي . كما انه في هذه الفترة زادت التسهيلات الائتمانية للزراع عن طريق بنك التسليف الزراعي والتعاوني ، كما ازداد ايضا عدد الجمعيات التعاونية والتسهيلات التي قدمتها للزراع .

ولقد كان لقانون اصلاح الزراعي الصادر في سبتمبر ، ايلول سنة (١٩٥٢) هدف اساسي وهو توجيه جزء كبير من الاستثمارات التي كانت توجه لشراء الاراضي الى الاستثمار في الصناعة ، وذلك حتى يمكن تدعيم عمليات التصنيع وبالتالي عملية التنمية الاقتصادية .

يتضح مما سبق كيف يمثل التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية . كما يتضح ايضا كيف ان التصنيع دون زيادة الانتاجية الزراعية يعتبر امرا مشكوكا فيه . ولقد ولدت المحاولة الاولى في التصنيع في تاريخ مصر القريب قبل

الحرب العالمية الاولى . وزاد من تدعيمها اندلاع الحرب نتيجة صعوبة استيراد الكثير من السلع ، مما ساعد على انشاء وتدعيم العديد من الصناعات . غير ان هذه المحاولة انتهت بنهاية الحرب الاولى وعودة سياسة الحرية التجارية التي فرضت على الدول المختلفة يومذاك . وقد ادى ذلك الى انهيار الكثير من الصناعات امام المنافسة الاجنبية . والواقع ان عملية التصنيع في مصر قد بدأت ثانية في الثلاثينات وقد دعمها عاملان اساسيان : الاول هو فرض التعريفات الجمركية التي ادت الى امكانية حماية الصناعة المحلية الوليدة . والثاني هو نشوب الحرب العالمية الثانية الذي ادى الى تدعيم سياسة التصنيع لمواجهة احتياجات الحرب . ففي الفترة ما بين (١٩٣٧) و(١٩٤٧) بنحوي (١٥٠) الف عامل اي (٣٤٪) ^(١١) . بينما زادت العالة في الصناعة ما بين (١٩٣٧) و(١٩٤٧) بنحوي (١٥٠) الف عامل اي (٣٤٪) ^(١١) .

واذا تتبعنا نمو الانتاج الصناعي نجد انه قد مر بمراحل متعددة : ففي الفترة من سنة (١٩٤٥) الى سنة (١٩٥٢) كان المعدل السنوي لهذا النمو هو (٧.٣٪) ^(١٢) . وهو يفوق المعدل الذي تحقق في بلدان كثيرة .

والواقع انه منذ سنة (١٩٥٢) . وبالرغم من احتفاظ الحكومة بدورها التقليدي في الحياة الاقتصادية . قامت السلطة المركزية في السنوات الاولى من الثورة بتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لتدعيم وتشجيع عملية التصنيع . وقد اقتصر دور الحكومة في هذه الفترة الاولى من الثورة على تقديم المساعدات التي من شأنها دفع القطاع الخاص واصحاب المشروعات الفردية للتوسع في الاستثمارات الصناعية . فزادت التعريفات الجمركية على الواردات المنافسة . بينما انخفضت بالنسبة للمواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة للاستثمارات الصناعية . ولقد دعمت هذه الخطوات باعفاء الحكومة الشركات المساهمة الصناعية الجديدة . لمدة سبع سنوات من تاريخ انشائها . من ضريبة الارباح التجارية والصناعية . وكذلك اعفاء الارباح الناتجة عن زيادة رأسمال الشركات القائمة لمدة خمس سنوات . والارباح المحتجزة من حوالي (٥٠٪) من ضريبة الارباح التجارية والصناعية . ولقد قامت الحكومة بتخفيض قيمة الاسهم الاسمية الى جنيهن بدلا من اربعة لكي تسهل شراء الاسهم في الشركات الجديدة لأصحاب الدخول المتوسطة . كما قامت الحكومة برفع ضمانها لديون البنك الصناعي الى خمسة ملايين جنيه .

ولقد اسس في هذه الفترة مجلس الانتاج القومي الذي قام بوضع خطة اقتصادية وجهت الجزء الغالب من استثمارات الى الانشطة التقليدية للحكومة . ولقد كان الدور الرئيسي لهذا المجلس هو مساعدة القطاع الخاص وتقديم التسهيلات اللازمة له . وفي بعض المشروعات الصناعية الاساسية لعب هذا دورا فعالا . فقد ساهم بنصيب في رأسمال شركة الحديد والصلب . كما ساهمت مصلحة السكة الحديدية بنحوي (٢٠٪) من رأسمال شركة عربات السكة الحديدية . ولقد قام ايضا بتمويل انشاء شركتي السجاد والاسمنت . كما قدم المجلس العديد من الخدمات الاساسية للقطاع الخاص .

والواقع ان تفاعل القطاع الخاص مع هذه التسهيلات الضخمة التي قدمت له لم يكن كما كان متوقعا . فقد انخفضت جملة استثمارات القطاع الخاص في الفترة من سنة (١٩٥٢) الى سنة (١٩٥٦) بالمقارنة مع الفترة السابقة (سنة ١٩٥٢/٤٥) وبصفة خاصة في الصناعة . بينما وجه الكثير من الاستثمارات الخاصة الى قطاع المباني .

ولقد انخفض معدل نمو الانتاج الصناعي في تلك الفترة الى (٦.٥٪) سنوياً^(١٣).

ولقد ادى هذا العجز من جانب القطاع الخاص عن تأدية دوره في عملية التصنيع الى تغير جوهري من جانب الحكومة فيما يتعلق بدورها في عملية التنمية. اذ رأت الحكومة ان ترك الامر للقطاع الخاص بمفرده ليس كافياً للانطلاق بالاقتصاد القومي في معراج النمو الذاتي. وانه لا بد لها من ان تاخذ على عاتقها دوراً اكثراً ايجابية وحيوية. وهكذا شهدت الفترة منذ سنة (٥٦) حتى سنة (٦٠) تغيراً جوهرياً في دور الحكومة في الحياة الاقتصادية. وبالتالي شهدت هذه الفترة بداية توسع القطاع العام. فقد قرر دستور (١٩٥٦): أن التنمية الاقتصادية تتم وفق خطة موضوعة. وفي عام (٥٧) أنشئت لجنة التخطيط القومي وعهد اليها بوضع خطة للتنمية الاقتصادية. وفي اعقاب حرب السويس مُصِّرت جميع المصارف وشركات التأمين الاجنبية وانشئت المؤسسة الاقتصادية التي عهد اليها بادارة اموال الحكومة في الشركات والمؤسسات المختلفة. كما استهدفت انشاء شركات مساهمة جديدة إما بمفردها او بالاشتراك مع القطاع الخاص. ولقد تبعت لها في وقت انشائها (٣١) شركة مساهمة تقوم بانتاج العديد من المنتجات الصناعية مثل الحديد. والكيماويات. والاسمنت والغزل والمنسوجات. وتمثل الشركات التابعة للمؤسسة الاقتصادية حوالي ثلث الانتاج الصناعي و(٢٠٪) من العمالة في القطاع الصناعي المنظم^(١٤).

وشهدت الفترة من (١٩٥٧) الى (١٩٦٠) اول برنامج صناعي في مصر وهو الذي وضعته وزارة الصناعة وكان يهدف الى زيادة معدل الانتاج الصناعي من (٧٪) سنوياً الى (١٦٪) بما يتحقق معه تغير نصيب الصناعة في الدخل من (١١٪) الى (١٩٪). وبالتالي احدث تغير هيكلي في الاقتصاد القومي. ولتحقيق هذا المعدل العالي من النمو استهدف البرنامج تحقيق استثمارات اجمالية سنوية بين (١٩٥٧) و(١٩٦١) قدرها (٤٥) مليون جنيه في الصناعة في مقابل متوسط استثمارات اجمالية سنوية في قطاع الصناعة في الفترة السابقة قدرها (٣٤) مليون جنيه^(١٥). وبالرغم من اتساع دور الحكومة في هذه الفترة وزيادة نطاق القطاع العام. فان الاطار الرئيسي للاقتصاد القومي في هذه الفترة كان اطار المشروع الفردي. فقد احتفظت الحكومة بجزء هام في برنامج التصنيع للقطاع الخاص لكي يقوم به وهو يمثل تلك الصناعات التي تعتبر اكثر ربحية من غيرها، وبصفة خاصة السلع الاستهلاكية. بينما احتفظت بالمشروعات الصناعية الاساسية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها. كما انها كانت تنظر الى القطاع الخاص للقيام بالدور الرئيسي في تمويل الاستثمارات في برنامجها الصناعي.

والواقع ان القطاع الخاص في هذه الفترة لم يسلك مسلكاً مختلفاً عن الفترة السابقة. فقد زادت استثمارات قطاع المباني فارتفعت الاستثمارات في هذا القطاع من (٤٠) مليون جنيه سنة (١٩٥٤) الى (٥٩) مليوناً سنة (١٩٥٨). مما ادى الى تدخل الحكومة للحد من هذه الموجة من الاستثمارات في المباني. ونتيجة لعجز القطاع الخاص عن القيام بالاشتراك في تمويل العديد من المشروعات الصناعية الواردة في برنامج التصنيع. اتخذت الحكومة عدة اتجاهات لمواجهة هذه الحالة اهمها القانون الصادر سنة (١٩٥٩)^(١٦) والذي منع توزيع ارباح الشركات بما يزيد على (١٠٪) عن مستوى سنة (١٩٥٨)، كما اجبر الشركات المساهمة على الاستثمار في السندات الحكومية من الارباح

الصناعية بما يوازي (٥٪) من القيمة المدفوعة للمساهمين.

والواقع ان هذه الفترة كما اشرنا قد اعتبرت بداية فترة الانطلاق في معراج النمو الذاتي . فقد بلغ معدل نمو الدخل القومي السنوي في هذه الفترة حوالي (٦٪) سنويا وهو معدل لم يتحقق من قبل . واشترنا الى ان معدل نمو الانتاج الزراعي قد بلغ في هذه الفترة (٣.٥٪) سنوياً . وهو معدل يفوق اي مستوى في اي فترة سابقة . ولقد كانت الحال كذلك بالنسبة للانتاج الصناعي ، فقد وصل معدل نموه في هذه الفترة الى حوالي (٨٪) سنويا .

وكان هذا النجاح في هذه الفترة ذا التركيب في كثير من السياسات التي اتبعتها الحكومة في الفترة القادمة ، والتي سنشير اليها عند الكلام عن الخطة الخمسية الاولى .

هذه اشارة الى التطور الذي لحق بالانتاج الصناعي في الفترة بين (١٩٥٢) و(١٩٦٠) . وكذلك الى الخطوات التي اتخذت لتوسيع هذا القطاع وتدعيمه ، سواء من جانب القطاع العام ام القطاع الخاص . وبما لا شك فيه انه تجدر الاشارة هنا الى فحص وتقييم سياسة التصنيع في مصر التي تمت في الفترة السابقة ، ويمكن في هذا المجال توضيح بعض النقاط الرئيسية التي نشير اليها فيما يلي :

اولا : ان حركة التصنيع في مصر كانت «مدفوعة الطلب» . اي انها وجدت لمواجهة طلب موجود فعلا . اي ان السوق الذي تخدمه هذه الصناعة الحديدية كان موجودا قبل انشائها ، سواء كان هذا الطلب محليا ام اجنيا . والواقع من الامر ان الصناعات التي انشئت قد استهدفت اساسا وبصفة رئيسية تغطية الطلب المحلي على بعض السلع الرئيسية . وبما ان الطلب الذي قامت بتغطيته حركة التصنيع في مصر هو الطلب المحلي . وبما ان نجاح حركة التصنيع قد ساعدت عليه اقامة الحائظ الضخم من الحماية الجمركية ، فقد كان جوهر حركة التصنيع هنا هو انتاج سلع تحمل محل الواردات التي كانت تستخدم لاشباع الطلب المحلي . وهكذا كانت سياسة إحلال الواردات استراتيجية اساسية من استراتيجيات عملية التصنيع في مصر . ليس فقط في مراحلها الاولى بل خلال الفترة محل البحث (اي من ٤٥ حتى ٦٥) . والواقع ان هذا من الامور المتوقعة في بداية اي عملية للتصنيع . لأن انشاء الصناعات من اجل السوق الخارجي (التي تدفع وتزيد عن الصادرات) يتطلب قدرا من الكفاءة في الانتاج والمنافسة تعجز عنها الصناعة الوليدة لندرة الخبرات الفنية والادارية . اما سياسة إحلال الواردات فامر اكثر واقعية اذ ان الطلب (او السوق) على منتجات هذه السلعة موجود مسبقا وتقوم الحماية الجمركية بضمان شبه احتكار لهذا السوق لصالح الصناعة المحلية الوليدة .

ثانيا : ان حركة التصنيع لم تكن فقط قائمة على سياسة إحلال الواردات . ولكن الصناعات التي انشئت كانت كلها موجهة لمواجهة احتياجات الطلب النهائي . وبعبارة اخرى كان الجزء الغالب من هذه الصناعات متمثلاً بالصناعات الاستهلاكية وبصفة خاصة صناعات المواد الغذائية والغزل والمنسوجات . ففي عام (١٩٥٠) نجد ان الصناعات الاستهلاكية تمثل (٩٧٤) من القيمة المضافة في ذلك التاريخ . في حين ان الصناعات الاستثمارية كانت تمثل (٢٪) من القيمة المضافة^(١٧) . اما اذا حاولنا تقسيم الصناعات الوسيطة الى تلك التي تخدم الصناعات الاستهلاكية وتلك التي تخدم الصناعات الرأسمالية فيمكن اعادة التقسيم السابق الى صناعات استهلاكية وصناعات

رأسمالية ، الاولى تمثل (٩٣٪) من صافي الانتاج الصناعي بينما تمثل الثانية (الاستثمارية) (٧٪) فقط من ناتج الصناعة وذلك في عام (١٩٥٠) ^(١٨) هكذا كانت نسبة الصناعات الاستهلاكية الى الصناعات الاستثمارية (١٣٪) . والواقع ان هذا الاتجاه في التصنيع انما كان امرا طبيعيا . فكما قلنا ، ان السوق بالنسبة للسلع الاستهلاكية قائمة وكاثنة وهي تمثل في حال اقامتها مخاطرة اقل وربحية اكثر من الصناعات الرأسمالية . ونحن نعلم ان حركة التصنيع قد قامت على اساس قرارات المنظمين المصريين . اصف الى ذلك ان انشاء الصناعات الرأسمالية كان يتطلب نوعا من المهارة والخبرة لم تكن تملكه طبقة المنظمين المصريين في ذلك الوقت .

ولقد ظل هذا الهيكل سائداً في قطاع الصناعة حتى سنة (١٩٦٠) . ففي هذه السنة كانت الصناعات الاستهلاكية تمثل (٦٥٪) من جملة القيمة المضافة . بينما كانت الصناعات الوسيطة تمثل (٣٢٪) من القيمة المضافة . في حين بلغت مساهمة الصناعات الرأسمالية (الاستثمارية) (٣٪) من القيمة المضافة . واذا حاولنا ايضا اعادة التقسيم الى صناعات رأسمالية وصناعات استهلاكية فقط بحيث نضم الى كل من هذين القسمين ذلك الجزء من الصناعات الوسيطة الذي يخدمه . فانه يمكن القول ان الصناعات الاستهلاكية كانت تمثل في سنة (١٩٦٠) نسبة (٩٠٪) من القيمة المضافة . بينما وصلت مساهمة الصناعات الاستثمارية الى (١٠٪) من هذه القيمة . وهكذا نرى ان سياسة انشاء الصناعات التي تتخدم الطلب النهائي للمستهلك ما زالت مستمرة كسياسة اساسية من سياسات التصنيع حتى عام (١٩٦٠) ^(١٩) .

ثالثا : ان اسلوب التصنيع في مصر في هذه الفترة كان كثيف رأس المال فيما يتعلق بانشاء الصناعات الجديدة . او بعبارة اخرى كان اختيار الفن الانتاجي في حركة التصنيع التي تمت في مصر متميزاً تجاه الفن الانتاجي كثيف رأس المال . وهكذا عجز القطاع الصناعي في ان يساهم بنصيب وافر في تقديم فرص العمالة . وبالتالي لم يستطع ان يستوعب فائض القوة العاملة الزراعية . هذا الاتجاه نحو اختيار الفن الانتاجي كثيف رأس المال قد يكون مبرراً من وجهة نظر المنظمين الفرديين الذين يسعون الى تحقيق اكبر ربح ممكن . والذين يقومون بحساب تكاليفهم على أساس اسعار عناصر الانتاج في السوق وليس الاسعار الحقيقية لهذه العناصر من وجهة نظر المجتمع كله .

جدول رقم (٢)
الإنتاج والعمالة والاستثمار في الصناعة . (١٩٣٧ - ١٩٦٠)
في أرقام قياسية (١٩٣٧ = ١٠٠)

السنة	الرقم القياسي للإنتاج الصناعي	الرقم القياسي للعمالة في الصناعة	الرقم القياسي لرأس المال الصناعي عدد الأحصنة الكهربائية
١٩٣٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٧	١٥٤	١٣٩	١٠٥
١٩٦٠	٣٣٥	١٧٥	٢٩٥

(Source: B. Hansen & Marzouk: *Development & Economic Policy in the U.A.R. (Egypt)*. Amsterdam: 1965 , p.130)

وهكذا نرى انه على حين زاد الانتاج الصناعي بين سنة (١٩٣٧) وسنة (١٩٦٠) بخوالي (٢٣٥٪) وزادت الاستثمارات في الصناعة في تلك الفترة بخوالي (١٩٥٪) فان مساهمة القطاع الصناعي في العمالة كانت ضئيلة للغاية إذ زادت العمالة في هذه الفترة بخوالي (٦٩٪) فقط . وهكذا نجد ان مساهمة القطاع الصناعي في العمالة لم تتغير جذريا في تلك الفترة . فقد زاد نصيب الصناعة في العمالة الكلية من (٩٪) سنة (١٩٤٧) الى (١٠٪) سنة (١٩٧٠) ^(٢٠) . والواقع من الأمر ان النظر الى القطاع الصناعي كوحدة يتضمن نوعا من التضييل . ففي الواقع . انه وان لم يساهم القطاع الصناعي الصغير مساهمة فعالة في العمالة . فان مساهمة القطاع الصناعي الكبير المنظمة في العمالة كانت اكثر ضالة . ويكفي ان ننظر الى مدى توزيع العمالة في قطاع الصناعة حتى نثبت هذه الحقيقة . ففي عام (١٩٦٠) نجد ان الصناعات الصغيرة التي يعمل فيها اقل من عشرة عمال تساهم بخوالي (٥٣٪) من العمالة و(٣٣٪) من القيمة المضافة في الصناعة . بينما الصناعات التي يعمل فيها خستون عاملا فأكثر تساهم بخوالي (٤٠٪) من العمالة و(٥٩٪) من القيمة المضافة .

واذا كانت الصناعة قد عجزت . نتيجة لاختيار هذا الاسلوب من الفن الانتاجي . عن استيعاب اعداد كبيرة من القوى العاملة . واذا كنا قد رأينا ان القطاع الزراعي يتمتع بوجود فائض من القوى العاملة فيه . فأين ذهبت الزيادة في القوى العاملة ؟ الواقع ان هذه الزيادة قد استوعبت في قطاع الخدمات وهو قطاع يسمح بطبيعة تكوينه باستيعاب

اعداد كبيرة فوق طاقته إذ يحوي كثيرا من الانشطة غير المنتجة . وهكذا زادت العمالة في الخدمات من (١.٢٦٦) الف سنة (١٩٢٧) الى (٢.٣٩٨) الف سنة (١٩٦٠) وزادت نسبة العمالة في الخدمات من (٢١٪) من جملة العمالة سنة (١٩٣٧) الى (٣١٪) سنة ١٩٦٠^(٢١) . والواقع ان جزءا من الزيادة في العمالة في قطاع الخدمات يعود الى اتساع تلك الانشطة التي تخدم الصناعة . ولكن الجزء الاكبر منها استوعب في أنشطة غير منتجة في داخل قطاع الخدمات . وهكذا فانتقال العمال الى قطاع الخدمات يعني في الواقع انتقالهم من أنشطة قليلة الانتاجية الى أنشطة أخرى قليلة الانتاجية .

اما فيما يتعلق بتغيير البنيان الانتاجي من وجهة نظر التدخل فنجد الصورة متغيرة . فقد زاد نصيب الصناعة من الدخل المحلي الاجمالي من (١١٪) سنة (١٩٤٥) الى (٢٢٪) سنة (١٩٩٠) وهو تغيير ولا شك يعتبر جوهريا ويعود . كما سبق القول . الى زيادة الانتاج الصناعي بالرغم من عدم زيادة العمالة الصناعية بنفس النسبة .

الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) :

اشرنا الى ان السلطة المركزية قد لاحظت عجز القطاع الخاص عن القيام بالدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية . كما لاحظت ايضا بحكم خبرتها في الفترة السابقة مدى النجاح الذي احرزته عملية التنمية نتيجة لاتساع دور الحكومة وقيامها بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية . ونجد ان الامر لا يقتصر على مجرد تقديم برنامج للتصنيع يحوي مجموعة من المشروعات يتم توزيعها بين القطاع العام والخاص . إذ ان الامر يقضي توجيها واعيا لكافة موارد الدولة لتحقيق الاهداف القومية العامة . ومن هنا كان الاهتمام بوضع خطة عامة شاملة يتم على اساسها تحديد الاهداف العامة حيث يتم اختيار احسن الوسائل لاستخدام مواردنا القومية في سبيل تحقيق تلك الاهداف . ومن هنا كان انشاء لجنة التخطيط القومي التي قامت بوضع الخطة الخمسية الاولى والتي كانت في الواقع جزءا من الخطة العشرية لمضاعفة الدخل القومي بين سنة (١٩٦٠) وسنة (١٩٧٠) .

ولقد استهدفت الخطة عدة اهداف رئيسية :

اولا : مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . وهذا يعني معدل نمو سنوي قدره (٧.٢٪) وستكون الزيادة في الدخل في الفترة الخمسية (٤٠٪) اي بمعدل نمو سنوي قدره (٧٪) . وهذا يعني زيادة معدل نمو الدخل الضروري الحقيقي ما بين (٤٪) و(٥٪) سنويا .

ثانيا : تحقيق عدالة اكثر في توزيع الملكية والدخل وزيادة تكافؤ الفرص .

ثالثا : زيادة فرص العمالة .

وقد كان معدل الزيادة السنوي في الدخل القومي نتيجة لمعدلات النمو المستهدفة في القطاعات المختلفة . ففي قطاع الزراعة استهدفت الخطة خلال الخمس سنوات (٦٠ - ٦٥) زيادة الدخل الزراعي بحوالي (٢٨٪) بمعدل زيادة سنوية قدرها (٥.١٪) سنويا . ولقد استهدفت مضاعفة الدخل الصناعي في خلال الخمس سنوات الاولى

معدل زيادة سنوية قدرها (١٤٪) . اما معدلات النمو المستهدفة للقطاعات الاخرى فكانت سنوياً (٣.٩٪) للنقل والمواصلات و (٥.٢٪) للتجارة والمال و (٤.٢٪) لقطاع الخدمات .

ولتحقيق هذا المعدل من الزيادة في الدخل قدر حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيقه بخوالي (١٦٣٧) مليون جنيه خلال الخطة الخمسية الاولى . وقدرت الاستثمارات الزراعية (وتشمل الري والسد العالي) بخوالي (٣٨٣) مليون جنيه بينما قدرت الاستثمارات المستهدفة في الصناعة بـ (٤٤٤.٧) مليون جنيه^(٢٣) .

ولقد استهدفت الخطة زيادة العمالة بخوالي مليون نسمة . (٥٠٪) من هذه الزيادة في داخل قطاع الزراعة . بينما ستوعب القطاع الصناعي حوالي (٢٠٪) منها في العمالة^(٢٤) .

والواقع ان هذا الهدف للعمالة في الخطة لم يكن يتفق باي حال من الاحوال والظروف القائمة في الاقتصاد المصري وقتئذ . فبينما قدرت لجنة التخطيط وجود فائض في القوة العاملة في الزراعة في نفس الوقت استهدفت استيعاب الزراعة الجزء الاكبر من العمالة . بينما استهدفت الخطة استيعاب الجزء الاصغر من الزيادة في العمالة في قطاع الصناعة . وهذا يوضح لنا استمرار سياسة اختيار الفن الانتاجي كثيف رأس المال في قطاع الصناعة . وهو امر لا يتفق وطبيعة ظروف العمالة في الاقتصاد المصري عند وضع الخطة .

ولقد كانت الاستراتيجية الانمائية في قطاع الزراعة تتمثل في التركيز بصورة اساسية على التوسع الافقي اي زيادة المساحة المزروعة نتيجة للانفجار السكاني الذي تواجهه مصر . والواقع ان هذا التركيز ادى الى عجز القطاع الزراعي عن تحقيق المستهدف منه . فقد كان معدل النمو الذي تحقق هو (٣.١٪) سنوياً بدلاً من (٥.١٪) سنوياً . وقد ادى هذا الى ارتفاع بعض السلع الزراعية نتيجة لزيادة الطلب عليها اثر زيادة العمالة في الخطة . بينما عجزت الزراعة ان تسائر في انتاجها الزيادة في الطلب عليها .

اما في القطاع الصناعي فقد كانت المعايير التي وضعت لاختيار المشروعات المختلفة تتمثل في تحقيقها لثلاثة اهداف رئيسية :

(أ) - العائد على رأس المال مقاساً بالقيمة المضافة بالنسبة للوحدة من رأس المال المستثمر .
(ب) - تخفيف العبء على ميزان المدفوعات بان يكون المشروع اما محلاً للواردات او دافعاً للصادرات . ولقد كانت المسفة التالية للمشروعات التي اختيرت هي احلال الواردات . وقد ظن المخطط ان هذا من شأنه ان يخفف العبء على ميزان المدفوعات الذي كان الاقتصاد القومي يعاني من عجز شديد فيه . والواقع ان هذه السياسة قد انتجت آثاراً ضارة نتيجة للخطأ في تطبيق سياسة احلال الواردات^(٢٥) .

(ج) - اما ثالثاً فقد كان مدى تأثير المشروع على العمالة . والواقع ان هذا المعيار الثالث لم يؤخذ به عند تنفيذ الخطة . ولقد استهدفت الخطة في سنة (١٩٦٥) . وهي السنة النهائية لها . ان تمثل الصناعات الاستهلاكية (٤٩٪) من القيمة المضافة . والصناعات الوسيطة (٤٣٪) . في حين استهدفت ان تساهم الصناعات الرأسمالية بخوالي (٨٪) من القيمة المضافة . اما اذا اتبعنا التقسيم الثنائي فاننا نجد ان الصناعات الاستهلاكية استهدفت ان تمثل في نهاية الخطة

(٢٦) (٧٨٪) من القيمة المضافة . بينما كان الهدف بالنسبة للصناعات الاستثمارية (٢٢٪) (٢٧)

اما معدل النمو الذي تحقق في قطاع الصناعة في خلال الخطة الخمسية فقد كان (٨.٥٪) سنويا بالمقارنة بالمستهدف وقدره (١٤٪) سنويا . والواقع ان هذا المعدل المتحقق يمثل معدلا لم يصل اليه القطاع الصناعي في الفترات السابقة . وهذا الانخفاض في معدل النمو عن المستهدف في الخطة انما يعود الى ازمة النقد الاجنبي التي واجهت الاقتصاد المصري . والتي نتجت عنها صعوبات استيراد الكثير من مستلزمات الانتاج الضرورية . مما ادى الى انخفاض معدل نمو الدخل الصناعي في سنة (٦٤/٦٥) الى (٤.٥٪) . بينما كان معدل النمو في السنة الاولى (١٢٪) وفي السنة الثانية (١٠٪) .

لقد كان النمو في الدخل القومي الذي تحقق هو (٦٪) سنويا . وهو معدل يقرب كثيرا من معدل النمو المستهدف وقدره (١٢٪) . ويوضح كيف ان الخطة قد حققت الجزء الاكبر من اهدافها . والواقع من الامر ان معدلات نمو القطاعات السلعية قد عجزت عن تحقيق اهدافها . بينما جاوزت قطاعات الخدمات اهدافها . وهذا هو السبب في الوصول الى ذلك المعدل العالي لنمو الدخل القومي وهو (٦٪) . والواقع ان معدل نمو الدخل القومي في قطاع الخدمات انما يعكس زيادة العمالة في هذا القطاع الى حد جاوزت فيه اهدافها في الخطة . فالزيادة في العمالة وبالتالي في الدخل في قطاع الخدمات حققت اهدافها . بينما عجزت القطاعات السلعية عن تحقيق اهدافها . وادى ذلك الى نشوء ضغوط تضخمية عكست نفسها في مستويات الاسعار في ازدياد حدة ازمة ميزان المدفوعات .

اما فيما يتعلق بتوزيع الدخل على القطاعات المختلفة واهميتها النسبية . فقد زادت الاهمية النسبية لقطاع الصناعة من (١٩.٩٪) الى (٢١.٨٪) . وقد زادت الاهمية النسبية لقطاع التشيد من (٣.٧٪) الى (٥.٢٪) من اجمالي الدخل المحلي . اما اذا اخذنا في الاعتبار القطاعات السلعية جميعها فنجد ان نسبة مساهمتها في الدخل بقيت على ما هي عليه اي (٥٥٪) . وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الخدمات . اما في داخل قطاع الخدمات فقد زادت الاهمية النسبية للنقل والمواصلات من (٧.٢٪) الى (٩٪) . اما في قطاع الخدمات الاخرى فقد زادت من (٢٠.٧) الى (٢٢٪) .

هناك نقطة في نهاية هذا الموضوع يجب الاشارة اليها وهي ظاهرة تزايد الاستهلاك وظاهرة عجز ميزان المدفوعات التي صاحبت تنفيذ الخطة الاولى . فقد زاد الاستهلاك النهائي بنوعيه العام والخاص . بمعدل سنوي قدره (١٠٪) بالاسعار الجارية . على حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (٨.٥٪) سنويا (بالاسعار الجارية) . وهذا المعدل للزيادة في الاستهلاك يفوق اضعاف الزيادة السكانية . وقد بلغ متوسط الزيادة في الاستهلاك الفردي سنويا (٧٪) . بينما كان معدل الزيادة السنوي للاستهلاك الجماعي هو (١٤٪) . وكانت النتيجة الطبيعية لزيادة الاستهلاك . زيادة نسبة الاستهلاك للناتج القومي وعجز المدخرات المحلية عن مواجهة الاستثمارات المطلوبة . مما ادى الى الاعتماد على العالم الخارجي بما يترتب عليه من زيادة في ازمة ميزان المدفوعات . اضاف الى ذلك الاستهلاك العام والخاص قد عكست نفسها في زيادة حدة ازمة ميزان المدفوعات . وذلك لعجز الانتاج المحلي عن مواجهة الاستهلاك النهائي . وثانيا

لأن جزءاً كبيراً من الاستهلاك العام ذو نسبة عالية من الواردات . اضيف الى ذلك ان طبيعة الصناعات في مصر تحتاج الى كثير من مستلزمات الانتاج المستورد مما ضاعف العبء على ميزان المدفوعات^(٢٦) .

هذه لمحة عامة وسريعة على عملية التنمية الاقتصادية في مصر حتى نهاية الخطة الخمسية الاولى . والواقع ان الاقتصاد المصري وان كان قد واجه بعض الصعوبات فنشأت بعض المشاكل في طريق تنميته . إلا ان الخطوات التي حققها الاقتصاد القومي في طريق التنمية الاقتصادية تعتبر ولاشك خطوات جوهرية تستحق التسجيل .

التنمية الاقتصادية في مصر من منظور اجتماعي - سياسي :

بعد ان عرضنا لمجهودات ثورة يوليو (تموز) في التنمية من منظور اقتصادي بحت . يجدر بنا - - حتى يكتمل الفهم ويتعمق - - ان نتامل فيها من منظور اجتماعي وسياسي . ونعني بذلك اخذ البعد الطبقي الداخلي والبعد العالمي الخارجي في الحسبان . فالاقتصاد في اي مجتمع . وفي مصر بالذات . لا يعمل او يدور في فراغ .

ان من قادوا ثورة (١٩٥٢) واخذوا على عاتقهم تحرير مصر وتنميتها اقتصادياً كانوا عناصر وطنية تنحدر من الشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة . يقول جمال عبد الناصر : « اني الابن الاكبر لاسرة مصرية من الطبقة المتوسطة الصغيرة . وقد كان ابي موظفاً صغيراً في مصلحة البريد يبلغ مرتبه الشهري نحو عشرين جنيهاً ، وهو مرتب يكتفي بصعوبة لسد ضرورات الحياة . وقد ولدت في الاسكندرية . لكن ذكرياتي الاولى تدور حول قرية الخطاطبة وهي قرية تقع بين القاهرة والاسكندرية . حيث كان ابي يعمل وكيلاً للبوطة . وكنا دائماً اسرة سعيدة بحكمها ابي . ولكن القوة الحافظة فيها كانت امي التي كنت انا واخوتي نتفانى في حبها^(٢٧) . وفي مناسبات عديدة يركز قائد الثورة على تجانس الخلفية الطبقة المتوسطة لرفاقه في خلايا الضباط الاحرار .

ونحن نبدأ تحليلنا الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠) من هذه النقطة المحورية لأنها - كما سنرى - تفسر الكثير من انتصارات وانتكاسات الجهد التنموي الهائل الذي حاولته الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر . فعمليات التحول الاجتماعي في مصر . بما في ذلك التنمية الاقتصادية ، قد تمت اذن بقيادة عناصر من الطبقة المتوسطة الصغيرة .

والطبقة المتوسطة عموماً هي طبقة تلتقي عندها كل التيارات الفكرية والقيم والمهوم السائدة في المجتمع . فهي بحكم موقعها الوسط على اتصال دائم بالطبقة الأعلى والطبقة الأدنى ، ويلتقي عندها استغلال الاولى للأخيرة ، وهموم الأخيرة وانسحاقها بسبب هذا الاستغلال . لذلك نجد الطبقة المتوسطة أكثر فئات المجتمع حساسية وتنبهاً لكل ما يجري حولها . وهي ، كقاعدة عامة ، مصدر لا ينضب للآمال والطاقات النضالية الوطنية والاجماع حول الاستقلال والمسألة القومية . ولكن ، حينما يأتي الأمر للمسألة الاجتماعية فإن الطبقة المتوسطة يخفي إجماعها وتوزع وتشتد إلى فئات مختلفة ، بعضها يتطلع إلى أعلى ويطمح إلى وراثة مواقع وامتيازات الطبقة العليا ، أو على الأقل الالتحاق بصفوفها . وبعضها الآخر يوجه تعاطفه إلى الطبقات الدنيا ، ويحاول خدمتها وانتشالها من السحق والاستغلال . ولكن في كلا

الحالين تظل عناصر هذه الطبقة وسطية توفيقية في قيمها وإطارها الفكري وممارساتها العملية . فإذا قيض لها أن تقود المجتمع . فإن هذه الوسطية تعكس نفسها على القرارات الكبرى . فإذا كانت مسيرة الثورة في الفترة من (١٩٥٢) إلى (١٩٧٠) قد ظلت تحت قيادة عناصر الطبقة المتوسطة الصغيرة المتزمنة بمصالح من تحتها من الطبقات الكادحة . فإن تلك القيادة قد انتقلت تدريجيًا . ثم بشكل حاسم بعد رحيل عبد الناصر . إلى عناصر من الطبقة المتوسطة أكثر اهتمامًا والتزامًا بمصالح الطبقات المسيرة .

بدأت الثورة مسيرتها بصراع مع طبقة كبار الملاك أو «الاقطاعيين» . ونجسم ذلك في صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول بعد أسابيع من قيام الثورة (سبتمبر-أيلول ١٩٥٢) . وكان هذا علامة مبكرة على التزام القيادة بمصالح الفلاحين الكادحين . الذين كما رأينا في الفصل الأول . ظلوا أدنى طبقات المجتمع وأكثرهم انسحاقًا عبر عصور التاريخ المصري . وجاءت قوانين الإصلاح الزراعي التالية كلها مؤكدة لهذا الالتزام ومعدثة تغييرًا جذريًا في بطن الريف المصري لم يشهد مثيلاً له طوال ستة آلاف سنة . فالأمر لم يقتصر على مصادرة أراضي كبار الملاك وتوزيعها على الأجراء وصغار الفلاحين . وإنما أكثر من ذلك . فقد أعطى الفلاح شعورًا جديدًا بالتححر والكرامة . وظلت القيادة السياسية . مع ذلك . مهادنة للبورجوازية الرأسمالية الكبيرة في المدن حتى نهاية الخمسينات . بل انها حاولت تقديم التشجيع والتسهيلات لها حتى تنشط اقتصاديًا ، وتدفع بعجلة التصنيع إلى الأمام . ولكن هذه الأخيرة لم تستجب . وكان لا بدّ للصراع بينها وبين الطبقة المتوسطة الصغيرة أن ينفجر ، وهو ما حدث . ووصل الصراع ذروته بالتأميمات الشاملة وصدور القوانين الاشتراكية عام (١٩٦١) .

ومع كل تلك الخطوات الجذرية في الريف والحضر على السواء . ظلّ فكر (واتجاهات) عناصر الطبقة المتوسطة الحاكمة وسطياً ثنائياً : يعادي الاقطاع والرأسمالية ويمضي في طريق الاشتراكية من ناحية . ويعادي الماركسية ويردد أو لا يمضي في طريق الاشتراكية إلى نهايته من ناحية أخرى . يقتلع الرموز البشرية للاقطاع والرأسمالية من المراكز القيادية العليا في المجتمع . ولكنه لا يصفّي او يتخلّص من تواجد أبناء هاتين الطبقتين في المستويات القيادية الأخرى . وقد كان هذا الموقف المزدوج قفة في الرحمة والانسانية . ولكنه . كما أثبتت التطورات فيما بعد . كان خطأ سياسياً جسيماً . وكذلك . دفع هذا الموقف الثنائي المزدوج القيادة السياسية إلى البحث عن ايدولوجية «خاصة» . فصراعها مع الاستعمار وعدم استجابة البرجوازية الكبيرة لها في أوائل سنوات الثورة جعلها تخلص إلى رفض النظام الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي . والتزامها بمصالح الطبقة المتوسطة التي تحدر منها اضطرها إلى رفض النظام الماركسي القائم على ديكتاتورية الطبقة البروليتارية الكادحة . ومن هنا حاولت جاهدة بناء تصور ايدولوجي استراتيجي توفقي يقوم على منجزات الغرب الصناعي بشقيه الليبرالي والاشتراكي من ناحية . ومحاولة تطويعه لقيم واتجاهات التراث المحلي والاقليمي ووضعه في خدمة الطبقات الأقل حظاً من ناحية أخرى . وقد أنجبت هذه المحاولات وليدًا شبه متكامل . جسّم نفسه في أكثر وثائق الحقبة الناصرية عمقاً من الناحية الايدولوجية . ألا وهو الميثاق (١٩٦٢) .

ولكن نجاح هذا التصور الاستراتيجي الايديولوجي للتنمية والتحول الاجتماعي كان يتوقف على توافر شرطين. **الشرط الأول :** هو تواجد القيادة الناصرية التي ولدته ، والذي كان استمرارها لازماً لإرضاعه ورعايته لسنوات طويلة حتى يشب عن الطوق ويقوى عوده وترسخ أقدامه. **والشرط الثاني :** غياب الضغوط الداخلية والخارجية . التي كانت دأمة التربص بهذا الوليد . تحاول أن تحنقه أو تجهز عليه وهو في المهد . ولم يتوفر الشرطان إلا لسنوات قليلة . فقد تصاعدت الضغوط الخارجية إلى أقصى درجاتها مع هزيمة (١٩٦٧) . مما أعطى فرصة ذهبية لتصاعد الضغوط الداخلية في السنوات القليلة التالية للهزيمة . ثم اختفى من كان يرضع ويرعى الوليد برحيل عبد الناصر عام (١٩٧٠) . ويمكن تصديقاً لما خالصنا إليه أعلاه أن نقسم الحقبة الناصرية . من حيث تفاعل الاقتصاد والسياسة والاجتماع فيها . إلى عدة فترات أدى كل منها جدلياً وعضوياً إلى الفترة التي تليها.

الفترة الاولى . هي فترة التردد (١٩٥٢ - ١٩٥٦) :

في السنوات الاولى للثورة شغلت القيادة السياسية الجديدة قضيتان أساسيتان . كان لهما تأثيرهما على القرارات الاقتصادية : الاولى هي قضية التحرر الوطني وتحقيق الاستقلال السياسي . والتي حسمت على خطوتين : **اولاهما** اتفاقية الجلاء سنة (١٩٥٥) . **وثانيهما** دحر العدوان الثلاثي سنة (١٩٥٦) . أما القضية الثانية فكانت تصفية القوى السياسية التقليدية التي سيطرت على مقاليد السلطة قبل عام (١٩٥٢) . وتضمن ذلك إقصاء الملك عن العرش . وإعلان الجمهورية . وحل الأحزاب السياسية وجاعة الاخوان المسلمين .

وقد أدى الانشغال بالقضيتين إلى عدم الدخول في سياسات اقتصادية من شأنها إحداث تغير جذري في النظام الاقتصادي والاجتماعي . وكان الاستثناء الوحيد هو قانون الاصلاح الزراعي . ولكن حتى هذا . اختلطت فيه اعتبارات التحول الاجتماعي مع متطلبات تصفية القوى السياسية القديمة . لذلك نجد الفترة الأولى من الحقبة الناصرية تنسم باتجاهين رئيسيين .

الاتجاه الأول يمثل استمرار النظام الاقتصادي القديم . فقد أعلنت القيادة بوضوح في السنوات الاولى ان النظام الاقتصادي المتبع هو النظام الحر . وان دور الدولة سيقصر على «خلق الاطار الملازم لدفع المشروع الخاص نحو الاستثمار والقيام بأعباء النمو الاقتصادي» . كما جاء في بيان ميزانية (١٩٥٤) الذي ألقاه الدكتور عبد المنعم القيسوني نيابة عن الحكومة . ومن هنا كانت معظم القوانين والقرارات الاقتصادية التي اتخذت في تلك الفترة تهدف إلى تشجيع رأس المال الخاص والأجنبي للاستثمار في مصر . ولم تشترط الدولة أن يكون نصيب مساهمة رأس المال المصري في الشركات الجديدة (٥١٪) . بل اكتفت بـ (٤٩٪) . كذلك منحت الشركات المساهمة الصناعية الجديدة إعفاء من ضريبة الأرباح لمدة سبع سنوات . كما ذكرنا من قبل . واقتصرت الحكومة في استثماراتها على الهياكل الأساسية مثل الطاقة والطرق ووسائل النقل ومشروعات الري ، والتي من شأنها خلق وفورات غير مباشرة للقطاع الخاص لكي يزيد من أرباحه واستثماراته في أنشطة الانتاج المباشر .

أما ضرب النفوذ السياسي لطبقة كبار الملاك فقد تمّ . كما أشرنا . من خلال قانون الاصلاح الزراعي . وهو القانون الذي وضع حدًا أعلى للملكية الفردية بحوالي مائتي فدان . ووضع حدًا أعلى للإيجارات الزراعية بسبعة أمثال الضريبة السنوية . ووضع حدًا أدنى للاجور الزراعية . ومنع الايجار من الباطن . وقد ترتبت على هذا القانون آثار توزيعية هامة . ويكفي أن نذكر هنا أن نصيب صغار الملاك (أقل من خمسة أفدنة) قد ارتفع من (٣٥) إلى (٤٧) في المائة من جملة المساحة المتروعة قبل وبعد تطبيق القانون . وفي المقابل انخفض نصيب من يملكون أكثر من خمسين فدانًا من (٣٤) إلى (٢٠) في المائة من جملة المساحة . وارتفع نصيب متوسطي الملاك (ما بين خمسة وخمسين فدانًا) من (٣٠) إلى (٣٣) في المائة . أي أن القانون قد أفاد بصفة رئيسية صغار الملاك . وبصفة ثانوية متوسطي الملاك . وذلك على حساب كبار الملاك أو «الاقطاعيين» .

الفترة الثانية . هي فترة الوعي (١٩٥٦ - ١٩٦٠) :

نطلق على هذه الفترة اسم فترة الوعي لأن قضية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة أصبحت القضية الأساسية بعد تحقق الاستقلال السياسي . وتصفية القوى السياسية القديمة في السنوات الأربع السابقة . ولقد أخذ «الوعي» صورًا متعددة كان من بينها إدراك القيادة الثورية المتزايد لعدم جدوى مهادنة البورجوازية الكبيرة . أو الاعتماد على القطاع الخاص . في إحداث تنمية حقيقية . وقد اتسمت هذه الفترة بتزايد تدريجي لتدخل الدولة في شؤون الاقتصاد القومي . وهو الأمر الذي تجلّى في صور عديدة . أهمها :

أ - صدور الدستور الجديد سنة (١٩٥٦) ونصه على أن الاقتصاد يدار طبقا لخطة قومية شاملة . وبناء على ذلك أنشئت لجنة التخطيط القومي سنة (١٩٥٧) . وعهد إليها بإعداد خطة خمسية لسنوات (١٩٦٠-١٩٦٥) .

ب - إنشاء المؤسسة الاقتصادية عام (١٩٥٧) . كهيئة قابضة على كافة الشركات التي تمتلك فيها الدولة (٢٥٪) من الأسهم أو أكثر . وكانت وظيفتها الأساسية إعداد البرامج لاستغلال موارد هذه الشركات وتوجيهها نحو المشروعات الاستثمارية الجديدة -سواء كانت هذه المشروعات ملكية خالصة للحكومة أم مشتركة مع القطاع الخاص . وتمكنت المؤسسة بالفعل من إنشاء العديد من المشروعات الصناعية الجديدة في مجال الأسمدة والاسمنت والغزل والمنسوجات والحراريات .

ج - إنشاء وزارة الصناعة وصدور قانون التنظيم الصناعي . الذي أطلق يدها في التوسع الصناعي السريع . كما عهد إلى الوزارة الجديدة بإعداد برنامج صناعي خلال فترة الانتقال (١٩٥٧-١٩٦٠) تمهيدًا للخطة الخمسية . وقامت وزارة الصناعة بإعداد وتنفيذ ذلك البرنامج . وأخذت الدولة على عاتقها كافة الاستثمارات في الصناعات الثقيلة . وتركزت للقطاع الخاص فرصة المشاركة في المشروعات

الصناعية المتوسطة والخفيفة والاستهلاكية.

د - توسيع قاعدة إحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية حتى شملت الصناعات الاستهلاكية المعمرة (مثل الثلاجات والبتاغاز وأجهزة الراديو) التي تخدم طموح وحاجات الطبقات المتوسطة بمختلف شرائحها. كما جرى التوسع في الصناعات الاستهلاكية الأساسية التي تخدم الطبقات الشعبية. وصاحبت ذلك كله سياسات سعرية تجعل من الممكن لأفراد هذه الطبقات شراء هذه السلع. وكذلك بدأ التوسع في سياسات دعم أسعار السلع الأساسية (أي بيعها بأقل من تكاليف الإنتاج) التي تقوم باستهلاكها الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا في المدن. كما أنه تم التوسع في الائتمان والافراض الاستهلاكي لمتوسطي الموظفين وصغارهم.

هـ - صدور قانون تحديد إيجارات المساكن عام (١٩٥٨). وتخفيض إيجارات المساكن القائمة بحوالي (٢٥٪). وقد ترتبت على ذلك إعادة لتوزيع الدخل من فئة الملاك العقاريين الكبار إلى مستأجري هذه المساكن. الذين ينتمي أغلبهم إلى الطبقات المتوسطة والدنيا. وقد صدر قانون ثانٍ عام (١٩٦١) بتخفيض آخر للإيجار يصل إلى (٢٥٪). وبالتالي بلغ مجمل التخفيض حوالي خمسين بالمائة. ولم تكن لذلك آثاره التوزيعية فحسب. بل انطوى أيضاً على تحرير جزء من دخول الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا أمكن توجيهه إلى إشباع الحاجات الاستهلاكية لهذه الفئات الاجتماعية.

و - وضع خطط زراعية للتوسع في إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية بحيث شملت القطر المصري كله. وجعلت الائتمان الزراعي متاحاً لمتوسطي الفلاحين وصغارهم. والتوسع في القروض الائتمانية على المحاصيل الزراعية لشراء المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج كالتقاوى والأسمدة والبيدات والخدمات الزراعية الأخرى لصغار المزارعين.

كانت تلك الفترة (١٩٥٦ - ١٩٦٠) بداية حقيقية للتوسع الاقتصادي الهائل. الذي شهدته مصر لأول مرة في القرن العشرين. وقد تمثل هذا في ارتفاع معدل الدخل القومي الحقيقي إلى (٦٪) سنوياً. وارتفاع معدل نمو الإنتاج الصناعي إلى (٨.٥٪). ولكن فترة الوعي تميزت أساساً بالصراع الذي بدأ يأخذ مجراه بين الطبقة المتوسطة الصغيرة. التي كانت السلطة السياسية في يد عناصر منها. وبين البورجوازية الصناعية الكبيرة التي كانت ما تزال في يدها القوة الاقتصادية. لقد كان من المفروض طبقاً لبرنامج التصنيع الانتقالي (١٩٥٧ - ١٩٦٠) أن يقوم القطاع الخاص بتمويل (٧٥٪) من الاستثمارات. ولكنه أحجم عن تمويلها بمختلف الحجج. وقد أوصل هذا الإحجام الصراع إلى ذروته بصدور القانون رقم (١) لعام (١٩٥٩). الذي يحدد النسبة التي تقوم الشركات المساهمة بتوزيعها من الأرباح على المساهمين بحد أقصى (٥٪). وتحويل بقية الأرباح أو الفوائض لشراء سندات حكومية. استخدمت الدولة حصيلتها لبناء المزيد من المشاريع الصناعية.

ويتبين بجلاء في فترة الوعي (١٩٥٦ - ١٩٦٠) شيان : الأول هو الاهتمام بإشباع حاجات الطبقات المتوسطة والصغيرة . وإعطاء أولوية اجتماعية للصناعات الاستهلاكية والخدمات طبقاً لذلك . والثاني هو تزايد اقتناع القيادة السياسية بأن القطاع الخاص . البورجوازية الكبيرة . لن يكون هو العجلة المحركة لعملية التنمية الاقتصادية . وخاصة في الصناعة . ومن هنا اصطدامها بالبورجوازية الكبيرة . وإعادة توزيع جزء متزايد من فوائض الثروة لديها لصالح الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا من ناحية . ولصالح برامج التصنيع من ناحية أخرى . وقد فعلت السلطة السياسية ذلك بصورة مباشرة وغير مباشرة . ولكن محصلته الكلية كان تزايد تدخل الدولة في الاقتصاد .

لقد تركز هذا التدخل . ووضعت النية على استمراره وزيادته . بإعداد الخطة العشرية لمضاعفة الدخل القومي (١٩٦٠ - ١٩٧٠) خلال سنوات فترة الوعي (١٩٥٦ - ١٩٦٠) . وقسمت الخطة إلى مرحلتين خمسين : الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٦ - ١٩٦٥) . والخطة الخمسية الثانية (١٩٦٥ - ١٩٧٠) . ولكن الخطة الخمسية الأولى هي فقط التي نفذت . بينما تعذر تنفيذ الثانية لأسباب كثيرة سنذكر بعضها فيما بعد .

الفترة الثالثة . فترة التحول الاشتراكي (١٩٦٠ - ١٩٦٥) :

لقد تعرضنا بالتفصيل في أجزاء سابقة من هذا الفصل للتحليل الاقتصادي للخطة الخمسية الأولى . وما نودّ إضافته هنا هو التفاعلات السياسية والاجتماعية التي صاحبها أو نتجت عنها . في السنة الأولى للخطة . وضح بجلاء استمرار القطاع الخاص في إحجامه عن القيام بدوره . وعدم استجابته لما كان ممثلوه في لجنة وضع الخطة قد تعهدوا به . وهو تنفيذ (٢٥٪) من برامج الخطة سنوياً (مقابل اضطلاع القطاع العام بخمسة وسبعين في المائة) . لذلك دفعت السلطة السياسية . ممثلة الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا حتى ذلك الوقت . بالصراع مع البورجوازية الكبيرة إلى ذروته عام (١٩٦١) . وبصدور قوانين التأميم في ذلك العام . حسم الصراع مع البورجوازية الصناعية هذه . وضمنت الدولة بذلك السيطرة الكاملة على موارد المجتمع بما يمكنها من تنفيذ الخطة .

وقد صاحب قرارات التأميم وضرب البورجوازية الكبيرة في المدن ضربة ثانية لكبار ملاك الأراضي الزراعية في الريف . حيث صدر قانون الإصلاح الزراعي الثاني الذي يخفض الحد الأعلى للملكية الفردية من مائتي فدان إلى خمسين فداناً فقط . وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى مزيد من إعادة توزيع الثروة والدخل لصالح صغار الملاك والأجراء الزراعيين . فارتفع نصيب صغار الملاك (أقل من خمسة أفدنة) من (١٥٪) إلى (٩.٧٪) من الدخل الزراعي . وارتفع نصيب عمال الزراعة من (٥٪) إلى (٩.٧٪) من إجمالي الدخل الزراعي .

وإذا أخذت بعين الاعتبار الخطوات المذكورة . مع خطوات أخرى سابقة ولاحقة لقرارات التأميم . لانتضح أن السياق العام كان تحولاً اشتراكياً بكل أشكال ومعاني الكلمة . فمجانبة التعليم بكل مراحلها ، والتوسع فيه . قد فتحا الأبواب واسعة أمام أبناء الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر الطويل . وقد أتاح لهم ذلك . بدوره . إمكانات الحراك الاجتماعي الرأسي (Vertical Social Mobility) إلى أعلى

- أي فرض تحسين الدخل والعمل والتعليم - التي هي مؤشرات الوضع الطبقي . ثم كانت قوانين تمثيل العمال في مجالس الإدارة . وتمثيل العمال والفلاحين بما لا يقل عن خمسين في المائة من مقاعد كل المجالس المنتخبة . تنويجاً سياسياً لمكاسب الطبقات الأقل حظاً في المجتمع المصري .

الفترة الرابعة . (١٩٦٥ - ١٩٧٠) تراكم الضغوط والانتكاس :

رغم التغير في الشكل القانوني والعلاقات الاقتصادية ، وانتقال معظم الملكية إلى الدولة بعد قرارات التأميم . وقوانين إشراك العمال في الإدارة والفلاحين في المجالس المنتخبة ، ألا أن الفجوة ظلت واضحة بين التغيرات الهائلة في الأساس الاقتصادي التحتي ، والتغيرات في البناء أو الهياكل العلوية . فندرة الكفاءات الفنية والإدارية اضطرت الدولة إلى استمرار اعتمادها على أبناء البورجوازية الكبيرة والشرخية العليا من الطبقة المتوسطة في إدارة أجهزة الدولة وتسيير القطاع العام . وظل هؤلاء هم الذين يفسرون وينفذون البرامج التنموية في مجالي الإنتاج والخدمات . ويتخذون القرارات اليومية ذات التأثير المتراكم في الأمدن المتوسط والبعيد . وفي غياب تنظيم سياسي جماهيري فعال . عماده المستفيدون من التحول الاشتراكي من أبناء الطبقات الكادحة ، يراقب ويحاسب ويدافع عن المنجزات الكبرى . استطاعت عناصر البورجوازية الكبيرة والمتوسطة أن تعيد فرض سيطرتها تدريجياً على القطاع العام وأجهزة الدولة . وأن تفرض مع هذه السيطرة تصوراتها وطموحاتها الطبقية ، المضادة بطبيعتها للتحويل الاشتراكي . ثم بدأ تراوجها . حقيقة ومجازاً . مع بعض العناصر القيادية العليا في السلطة من أبناء الطبقة المتوسطة الصغيرة يبيع تدريجياً ولاء هذه الأخيرة للطبقات الكادحة . وينقله إلى ولاء والتزام وتعاطف مع شرائح البورجوازية الكبيرة وفلول الارستقراطية الاقطاعية القديمة . التي لم تخف رموزها البشرية من المجتمع المصري .

حتى أبناء الطبقات الكادحة . التي أتاح لهم المنجزات الاشتراكية فرصة الحراك الاجتماعي إلى أعلى . سرعان ما بدأوا يبنون تصورات وطموحات بورجوازية استهلاكية مضادة لاستمرار مسيرة التحويل الاشتراكي . وكان ذلك ممكناً في غياب التنشئة السياسية والانتاء الايديولوجي ووضوح الرؤية الاستراتيجية السليمة ، والتي كانت ستحقق لو وجد التنظيم السياسي الشعبي الفعال . ولكن التنظيمات السياسية التي حاولت الثورة بناءها . من هيئة التحرير إلى الاتحاد الاشتراكي مروراً بالاتحاد القومي . ظلت هياكل هشة بلا مضمون حقيقي . وبالتالي ، عجزت عن القيام بتلك المهام الضرورية . أي أن عناصر البورجوازية الكبيرة بدأت في الالتفاف حول مسيرة التحويل الاشتراكي وإفراغها تدريجياً من مضمونها ، ولم تجد من يتصدى لها من أبناء الطبقات الدنيا ، إماً لأن هؤلاء أنفسهم تبناً قيم البورجوازية الكبيرة أو لغياب التنظيم السياسي الفعال الذي كان يمكن أن يحبط هذا الالتفاف . وفي كلا الحالين خلق هذا الوضع ضغوطاً واختناقات متعددة في نهاية الخطة الخمسية الاولى وفي أعقابها مباشرة .

وقد ضاعفت من هذه الضغوط المحلية ضغوط خارجية . منها وقف المعونة الأميركية للقمح ، واضطرار الدولة إلى تحويل جزء كبير من رصيدها من العملات الصعبة لشراء القمح من الأسواق العالمية . ومن تلك الضغوط أيضاً

المستوى المتزايد من الانفاق على حرب اليمن. وقد أدت كل هذه الضغوط مجتمعة إلى ندرة في العملات الأجنبية، وبالتالي إلى عجز بعض القطاعات الإنتاجية عن الوصول بأدائها إلى الحد الأمثل نتيجة عدم توافر قطع الغيار وبعض المعدات الرأسمالية.

ولكن الضغط الخارجي الأكبر كان هزيمة (١٩٦٧)، وما أعقبها من ارتفاع مستوى الإنفاق الحربي حتى بلغ (١٨٪) من إجمالي الناتج القومي. وكان ذلك بالطبع على حساب الاستخدامات الأخرى للموارد، وخاصة الاستثمار. وقد أدى هذا اضطراب أسلوب التخطيط، والدخول في نظام الخطة السنوية بدلاً من الخطط الخمسية والطويلة المدى، رغم أن ظروف حالة الحرب كان يجب أن تكون أدعى إلى التمسك بالتخطيط الشامل والتعبئة الرشيدة للموارد.

ولكن عناصر البورجوازية الكبيرة والعناصر المتبرجة الأخرى رأت في هزيمة (١٩٦٧) فرصتها الذهبية للتشكيك في جدوى التحول الاشتراكي واسلوب التخطيط الشامل. وبدأت تنادي علناً بضرورة إعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص المحلي، وفتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية. وقد استجابت القيادة السياسية بالفعل، جزئياً، لهذه الضغوط، وأصدرت مجموعة من القرارات لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي. ولكنها ظلت حريصة على القطاع العام والمكاسب الاشتراكية دون محاولة جديدة للمزيد من التوسع في أي منها.

بدأت القوى المضادة أيضاً تحمّل الاتحاد الاشتراكي - على ضعفه - والاشتراكية نفسها، مسؤولية الهزيمة. وقد ساعد هذا على المضي في هذه الحملة نحو «الجو الكئيب» الذي خلقته الهزيمة من ناحية، وانشغال عبد الناصر شبه الكامل بإعادة بناء القوات المسلحة والبدء في حرب الاستنزاف من ناحية أخرى.

في تلك السنوات (١٩٦٥-١٩٧٠) بدأ معدل الزيادة في الدخل القومي يتباطأ، وانخفض المتوسط السنوي للفترة ككل إلى (٢.٥٪)، بل وصل في عام (١٩٦٨-١٩٦٩) إلى معدل سالب.

وهكذا تكالبت الضغوط المحلية والخارجية على وقف مسيرة التحول الاشتراكي في مصر. وبرحيل عبد الناصر في سبتمبر-أيلول (١٩٧٠)، سنحت الفرصة للقوى المختلفة التي خلقت تلك الضغوط أساساً، أن تحكم التفافها حول بقايا الثورة الاشتراكية في مصر. ويتولى مقاليد السلطة في البلاد رئيس جديد من رفاق عبد الناصر، ينحدر من نفس الخلفية الطبقية المتوسطة الصغيرة، بكل ولائها المزدوجة. وتبدأ فترة مراجعة للحقبة الناصرية. ويستج عن هذه المراجعة، في ظل القوى السياسية الفاعلة، توجهات وسياسات اقتصادية واجتماعية من نوع مختلف، تعرف في مجملها «بالانفتاح». وهو الموضوع الذي يتناوله أحد الفصول التالية.

لقد كانت اشتراكية الدولة في ظل الحقبة الناصرية إنجازاً فريداً في تاريخ مصر والوطن العربي والعالم الثالث.

وبسبب القطاع العام الذي خلّفته ، تمكنت مصر من الصمود بعد هزيمة (١٩٦٧) . كما تمكنت من الإعداد للحرب أكتوبر- تشرين الأول (١٩٧٣) . وحتى بعد محاولات الالتفاف والتصفية ، ما زال هذا القطاع العام قائمًا حتى بعد رحيل عبد الناصر بسنوات .

المراجع

- ١ . محمد زكي شافعي : « الإنماء الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة » . مصر المعاصرة . العدد ٣٣٤ . أكتوبر- تشرين الأول ١٩٦٨ ، ص ٧٣٤ .
- ٢ . محمد زكي شافعي . المرجع المشار إليه سابقاً . ص ٧٤٤ .
- ٣ . يرى الأستاذ هانس طبقاً للتقديرات التي قام بها أنه في الفترة التي انقضت ما بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٢٨ انخفض الدخل الحقيقي للفرد حوالي ١٠ ٪ . ولقد عاد الانخفاض ثانياً بحوالي ١٠ ٪ ما بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٩ . وهي فترة الأزمة العالمية . وهكذا في نهاية الحرب كان الدخل الحقيقي للفرد منخفضاً بحوالي ٢٠ ٪ عن مستوى سنة ١٩١٣ . وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية . وفي بداية الحرب الكورية . وعلى أثر ارتفاع أسعار القطن العالمية وتحسن معدل التبادل التجاري لمصر . ارتفع الدخل الحقيقي للفرد حتى كان في عام ١٩٥١ يزيد ٢٥ ٪ عن مستواه سنة ١٩٣٩ . وهكذا نرى أن محصلة الزيادة في هذه الفترة سنة ١٩١٣ و ١٩٥١ هي ٥ ٪ فقط . أما ما بين سنة ١٩٥١ و ١٩٥٥ فقد ظل الدخل الفردي ثابتاً دون زيادة أو انخفاض .
- ٤ . Hansen and Marzouk , op.cit . P. 24 .
- ٥ . B Hansen , op.cit. P. 26 .
- ٦ . كان دخل الفرد الحقيقي على أساس أسعار ١٩٥٤ حتى ١٩٤٥ . حوالي ٣٨ جنيهاً مصرياً .
- ٧ . A.Mohie El- Din: *Investment and Employment Problems in Egyptian Agriculture since 1935* . London 1966 .
- ٨ . B. O'Brien: *The Revolution in Egypt, Economic System* , London: 1967 . P. 333 .
- ٩ . B. Hansen , op.cit. P. 174 .
- ١٠ . United Nations: *Instability in Export Markets of Undeveloped Countries* , New York 1952. pp 4-6 .
- ١١ . B. Hansen , op.cit PP. 115 and 122 .
- ١٢ . B. O'Brien , op.cit P. 334 .
- ١٣ . O'Brien op.cit. P. 334 .
- ١٤ . O'Brien op.cit. P. 90 .
- ١٥ . O'Brien op.cit. P. 86 .
- ١٦ . القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ .
- ١٧ . F. Fahmy: *Growth pattern of Manufacturing sector in Egypt (1959-1970)* , Memo No. 386; table (1) .
- ١٨ . Ibid , Table (3) .

١٩. F. Fahmy. op.cit. table (3).
٢٠. B. Hansen op. cit.p. 35.
٢١. B. Hansen , op.cit. P. 35.
٢٢. B. Hansen , Op.cit. P. 319.
٢٣. إطار الخطة الخمسية الأولى وزارة التخطيط . يوليو (تموز) سنة ١٩٦٠.
٢٤. انظر الجدول رقم (٣) . الملحق الإحصائي.
٢٥. د. عمرو محي الدين «النمو الاقتصادي واحتياجات الحرب في الواقع المصري» . مجلة مصر المعاصرة . عدد أبريل نيسان . سنة ١٩٦٨.
٢٦. F. Fahmy. op.cit. table (3).
- انظر مقالنا السابق المشار إليه والمشور أيضًا بمجلة الطبيعة عدد مارس آذار سنة ١٩٦٧ . ص ٢٧.
٢٧. نقلاً عن «المربط» . ملف خاص : «عبد الناصر يروي قصة الثورة» . العدد ٨٦ . ١٩٧٨/٧/٢٢.
٢٨. جمال عبد الناصر . «فلسفة الثورة» . القاهرة ١٩٥٤.